

الجمهورية التونسية
وزارة المالية



مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2017

10 أكتوبر 2017

الفهرس

الصفحة

03

مقدمة

05

I- الجزء الأول: التقرير

22

II- الجزء الثاني: أحكام الميزانية

29

III - الجداول

مقدمة

تميز الوضع الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة بضعف نسق النمو الذي بلغ 0.8 % سنة 2015 و 1.0 % سنة 2016، غير أنه تم تسجيل بوادر تحسن في نسق النمو خلال السداسي الأول من سنة 2017 وتم تسجيل نسبة 1.9 % و من المنتظر أن تبلغ 2.2 % لكامل السنة .

كما تجلى ذلك أيضا من خلال التحسن المسجل على مستوى عدد من المؤشرات الظرفية وخاصة تلك المتعلقة بإنتاج الفسفاط والقطاع السياحي، في حين تواصلت الضغوطات المسلطة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية، حيث أدى التفاقم المستمر للعجز التجاري بسبب المنحى التصاعدي للواردات إلى توسع العجز الجاري وإنخفاض إحتياطي العملة وتدهور سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية، كما تواصلت الضغوطات المسلطة على ميزانية الدولة رغم التطور المسجل على مستوى الموارد الجبائية.

وبالاعتماد على النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2017 وفرضيات تطور بعض المؤشرات الاقتصادية وخاصة النمو والمبادلات التجارية وأسعار المحروقات وسعر صرف الدينار، تم إعداد مشروع ميزانية تكميلية لسنة 2017 يركز بالأساس على :

- توفير التمويلات اللازمة لتغطية تفاقم عجز الميزانية قصد مجابهة الحاجيات الإضافية من النفقات من ناحية، و الحرص على المحافظة على ديمومة الدين العمومي من ناحية أخرى .

- التحكم في التوازنات المالية لملائمتها مع المستجدات و مقتضيات الظرف الاقتصادي من خلال تكثيف جهود استخلاص الموارد الجبائية وغير الجبائية ومزيد ترشيد النفقات العمومية.
- حصر عجز الهيزانية في حدود 6.1 % من الناتج لسنة 2017 ، مع العمل على الرجوع للمنحى التنازلي للعجز بداية من سنة 2018 قصد بلوغ مستوى 3 % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول سنة 2020.

الجزء الأول

التقرير

النتائج المنتظرة لسنة 2017

I. تذكير بفرضيات قانون المالية الأصلي:

تم تقدير حجم ميزانية الدولة لسنة 2017 بـ 32325 م د باعتبار القروض وتسبقات الخزينة الصافية (125 م د) ، أي بزيادة 10.3% بالمقارنة مع نتائج سنة 2016. واعتمدت هذه التقديرات بالخصوص على الفرضيات والمعطيات التالية:

• النتائج المتوقعة لسنة 2016 وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية لسنة 2017 خصوصا فيما يتعلق بالنمو (2.5% بالأسعار القارة).

• اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 50 دولار للبرميل.

• اعتماد مستوى معدل سعر صرف الدولار بـ 2.250 دينار والأورو بـ 2.520 دينار واليان بـ 21.500 دينار للألف يان.

• رصد اعتمادات بعنوان الأجور في حدود 13700 م د.

• رصد مبلغ 500 م د لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بعنوان توفير السيولة لتغطية العجز.

• تخصيص مبلغ 2700 م د بعنوان نفقات الدعم يتوزع كما يلي:

✓ المواد الأساسية : 1600 م د.

✓ المحروقات والكهرباء: 650 م د باعتبار تفعيل التعديل الآلي لأسعار

البيع للعموم لبعض المنتجات النفطية الجاهزة التي تم إرساؤها انطلاقا من شهر جويلية 2016 من ناحية و تعديل تعريفتي الكهرباء و الغاز من ناحية أخرى.

✓ النقل: 450 م د.

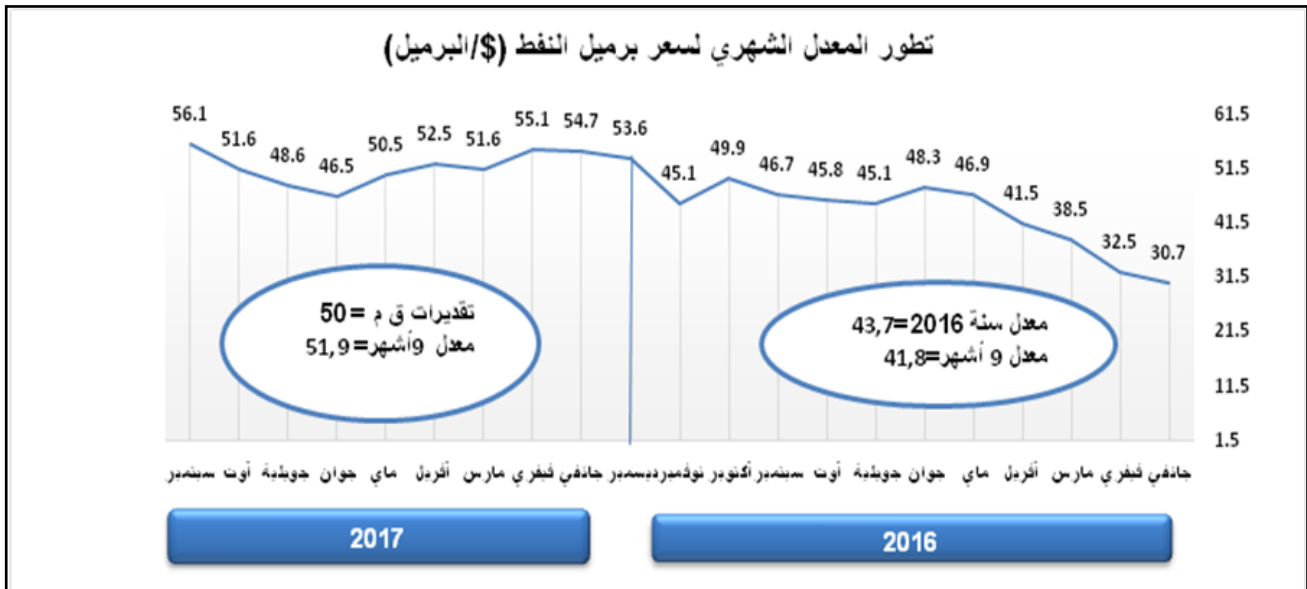
• رصد مبلغ 6110 م د لنفقات التنمية في 2017.

• تخصيص مبلغ 5825 م د لخدمة الدين العمومي أصلا وفائدة ودون اعتبار تسديد أصل القرض القطري.

II. تطور الظرف الاقتصادي:

شهدت الأشهر الأولى من سنة 2017 مستجدات سلبية و ايجابية ذات انعكاس هام على الاقتصاد الوطني بصفة عامة و على المالية العمومية بصفة خاصة و تتمثل أساسا في:

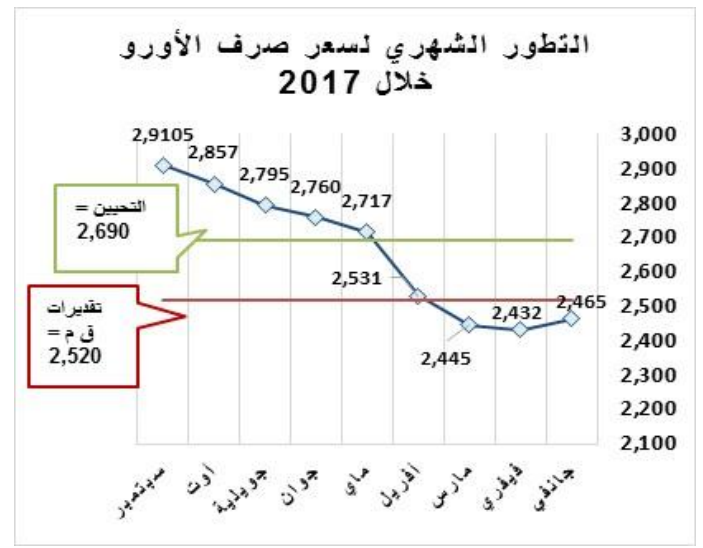
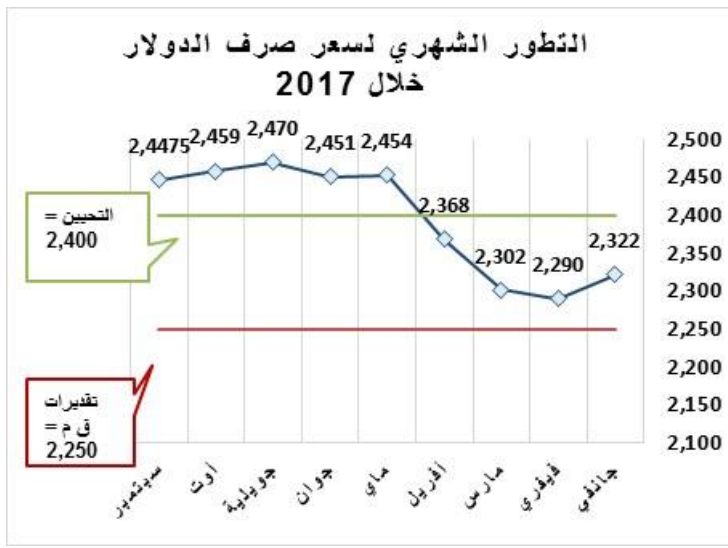
1. استعادة المنحى التصاعدي لأسعار النفط في السوق العالمية ليبلغ المعدل منذ بداية السنة إلى موفى شهر سبتمبر 2017 مستوى **51.9** دولار للبرميل و ليبلغ في شهر سبتمبر 2017 معدل **56** دولار مقابل **50** دولار مقدرة بقانون المالية لسنة 2017.



2. تواصل ارتفاع أسعار صرف أهم العملات الرئيسية مقابل الدينار حيث بلغت في 9 أكتوبر 2017:

✓ 1 دولار = 2.485 دينار، وقد تم تحيين معدل سعر صرف الدولار في حدود 2.400 دينار لكامل السنة.

✓ 1 أورو = 2.910 دينار وقد تم تحيين معدل سعر صرف الأورو في حدود 2.690 دينار لكامل السنة. علما وأن معدل سعر صرف الدولار إلى غاية شهر سبتمبر 2017 بلغ 2.396 د و معدل سعر صرف الأورو لنفس الفترة بلغ 2.663 د.



3. تحسن النمو خلال السداسي الأول من سنة 2017 حيث تم تسجيل 1.9% مقابل 1% مقارنة بنفس الفترة من 2016.

وينتظر أن تبلغ نسبة النمو لكامل السنة 2.2% مقابل 2.5% مقدره بقانون المالية، وذلك بالعلاقة أساسا مع التراجع الكبير في قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي (-14% في الثلاثي الثاني). و بالأسعار الجارية تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.9% مقابل 8.8% مقدره أوليا و 6.7% مسجلة في سنة 2016.

4. ارتفاع حجم الواردات الى موفى أوت 2017 بنسبة 19.3% مقابل تراجع ب 0.5% في نفس الفترة من سنة 2016 ، ودون احتساب قطاع الطاقة تسجل الواردات نسبة تطور تبلغ 17.5%. كما سجلت الصادرات تطورا ب 18.1% مقابل 1.2% في نفس الفترة من سنة 2016.

III - تنفيذ ميزانية الدولة الى موفى أوت 2017 و النتائج المنتظرة لسنة 2017:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة خلال الثمانية أشهر الأولى من سنة 2017 إلى تحيين النتائج المنتظرة لكامل السنة كما يلي:

1. على مستوى الموارد:

سجلت الموارد الجمالية إلى موفى أوت 2017 مبلغ **22656** م د أي نسبة إنجاز إجمالية تبلغ **70%** بالرجوع لتقديرات قانون المالية لسنة 2017 و مقابل نسبة نظرية للإستخلاصات في حدود **67%** .
وتتأتى هذه الموارد أساسا من:

- **موارد ذاتية:** بلغت إلى موفى أوت 2017 حوالي **15149** م د مقابل **13959** م د خلال نفس الفترة من سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة ب **8.5%** و نسبة إنجاز ب **63.6%** بالرجوع إلى تقديرات قانون المالية لسنة 2017.
- **موارد اقتراض و خزينة:** بلغت إلى موفى أوت 2017 حوالي **7507** م د مقابل **4318** م د خلال نفس الفترة من سنة 2016 مسجلة بذلك زيادة ب **73.9%** ونسبة إنجاز **88.3%**.

وعلى هذا الأساس من المتوقع أن تبلغ جملة الموارد لسنة 2017 ما قدره **34455** م د باعتبار القروض وتسبقات الخزينة الصافية (125 م د)، أي زيادة ب **2130** م د بالمقارنة مع قانون المالية الأصلي و **5144** م د أو **17.6%** بالمقارنة مع نتائج 2016، وتتأتى هذه الموارد لحد **24125** م د من موارد ذاتية أي ما يعادل **70%** من جملة الموارد و **10330** م د من موارد الاقتراض و الخزينة أو **30%** من جملة الموارد.

أ - المداخل الجبائية :

بلغت المداخل الجبائية في موفى أوت 2017 ما قدره **14052 م د** مسجلة بذلك زيادة **15.3%** أو **1868 م د** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016.

وعلى ضوء هذه النتائج ينتظر أن تسجل **الموارد الجبائية** لكامل سنة 2017 ما قدره **21250 م د** أي نسبة تطور بـ **13.6%** مقابل **15.6%** مقدرة بقانون المالية مقارنة مع نتائج 2016، مما يفضي إلى نقص في هذه الموارد بـ **375 م د** وضغط جبائي في حدود **21.8%**.

وتفسر هذه النتائج أساسا بـ:

- تطور المداخل الجبائية بالنظام الداخلي (14.0% مقابل 19% مقدرة أوليا) نتيجة لاستخلاص 740 م د بعنوان المساهمة الظرفية الاستثنائية مقابل 900 م د مقدرة أوليا.
- ودون اعتبار هذه المساهمة تسجل المداخل الجبائية بالنظام الداخلي نموا بـ 8.7% مقابل 12.5% مقدرة أوليا.
- تطور الموارد الجبائية المتأتية من التوريد بـ 12.5% مقابل 6% مقدرة أوليا و 13.8% في موفى سنة 2016 و يفسر ذلك أساسا بارتفاع حجم الواردات التي سجلت إلى موفى أوت 2017 ارتفاعا بـ 19.3%.

2017				2016		
الفارق (1)-(2)	تحيين(2)	موفى أوت	ق م (1)	سنة كاملة	موفى أوت	
-460.0	8701.0	5939.6	9161.0	7576.8	5022.4	الأداءات المباشرة
-100.0	6119.4	4175.5	6219.4	5942.9	3926.5	الضريبة على الدخل
-60.0	740.0	359.6	800.0	418.9	248.7	الضريبة على الشركات البترولية
-300.0	1841.6	1404.5	2141.6	1215.0	847.2	الضريبة على الشركات غير البترولية
85.0	12549.0	8112.6	12464.0	11125.2	7162.0	الأداءات غير المباشرة
0	700.0	472.8	700.0	639.7	415.8	المعاليم الديوانية
220.5	6141.0	3861.8	5920.5	5138.0	3252.2	الأداء على القيمة المضافة
-65.0	2353.0	1587.2	2418.0	2174.2	1390.4	المعلوم على الاستهلاك
-70.5	3355.0	2190.8	3425.5	3173.3	2103.6	الأداءات والمعاليم الأخرى
-375.0	21250.0	14052.2	21625.0	18702.0	12184.4	المجموع
	13.6%	15.3%	15.6%	0.8%	-0.8%	التطور
-694.6	15775.0	10350.8	16469.6	13837.1	8985.4	النظام الداخلي
	14.0%	15.2%	19.0%	-3.1%	-4.4%	
319.6	5475.0	3701.4	5155.4	4864.9	3199.0	النظام الديواني
	12.5%	15.7%	6.0%	13.8%	10.6%	

ب - المداخل غير الجبائية :

بلغت المداخل غير الجبائية المستخلصة إلى موفى أوت 2017 ما قدره 1097 م د أي بنقص قدره 678 م د مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016 مرده أساسا تسجيل مداخل استثنائية بقيمة 868 م د في نفس الفترة من سنة 2016 بعنوان استعمال القسط الأخير من التفويت الجزئي في رأسمال شركة اتصالات تونس (397 م د) ومداخل لزمة الجيل الرابع 4G للهاتف الجوال (471 م د) .

ومن المتوقع أن تبلغ المداخل غير الجبائية لكامل سنة 2017 حوالي 2875 م د مقابل 2195 م د مقدرة بقانون المالية أي بزيادة 680 م د ناتجة بالأساس عن:

- زيادة ب 255 م د بعنوان مداخيل النفط وأتاوة عبور الغاز الجزائري حيث من المتوقع أن تبلغ 1055 م د لكامل السنة مقابل 800 م د مقدرة بقانون المالية بالعلاقة مع ارتفاع سعر النفط (53 دولار للبرميل مقابل 50 دولار مقدرة بقانون المالية) و ارتفاع سعر صرف الدولار (2.400 دينار للدولار مقابل 2.250 دينار للدولار مقدرة بقانون المالية) بالإضافة إلى ارتفاع كميات الغاز الطبيعي الجزائري العابرة للبلاد التونسية.
- مداخيل إضافية مختلفة لفائدة ميزانية الدولة لحد 300 م د.

2017				2016		
الفارق	تحيين	موفى	ق م	سنة كاملة	موفى	
(1)-(2)	(2)	أوت	(1)		أوت	
80,0	300,0	242,5	220,0	446,8	234,0	عائدات المساهمات
255,0	1055,0	346,7	800,0	293,0	132,3	النفط و الغاز
32,0	282,0	33,6	250,0	129,6	0,0	الهبات الخارجية
-	-	-	-	396,9	396,9	التخصيص
-	200,0	-	200,0	130,0	70,0	مداخيل المصادرة
-	-	-	-	471,4	471,4	لزمة الجيل الرابع G4
313,0	1038,0	474,4	725,0	675,5	469,9	موارد أخرى
680,0	2875,0	1097,2	2195,0	2543,2	1774,5	المجموع

ت - موارد الاقتراض :

بلغت موارد الاقتراض الخارجية و الداخلية إلى موفى أوت 2017 والمدرجة بالميزانية حوالي **7096 م د** مقابل 8505 م د مقدرة بقانون المالية أي ما يعادل نسبة إنجاز في حدود **83.4 %** تهم الاقتراض الداخلي بنسبة **50%** والاقتراض الخارجي بنسبة **97%**.
ومن المتوقع أن تبلغ موارد الاقتراض لسنة 2017 ما قدره **10330 م د** مقابل 8505 م د مقدرة بقانون المالية وتتأتى مبدئياً من :

• الإقتراض الداخلي لحد 2016 م د (2522 م د إقتراض -506 م د موارد الخزينة الصافية)

• الإقتراض الخارجي لحد 8314 م د

و تتأى موارد الاقتراض الخارجي (8314 م د) من البنود التالية :

• برنامج دعم الميزانية : 2992 م د

• السوق المالية : 4479 م د

• مشاريع الدولة و القروض المحالة : 843 م د

2017			2016			
الفارق (1)-(2)	تحيين (2)	موفى أوت	ق م (1)	سنة كاملة	موفى أوت	
- 444	2016,0	1229,8	2460,0	3888,7	2232,8	الاقتراض الداخلي
2269,0	8314,0	5865,8	6045,0	4268,3	1953,0	الاقتراض الخارجي
-993,6	2991,6	768,0	3985,0	2282,4	1104,0	دعم الميزانية
3217,4	4479,0	4478,8	1261,6	1097,7	330,6	السوق المالية
-	673,4	500,0	673,4	645,5	404,3	القروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة
-	170,0	119,0	125,0	242,7	114,1	القروض الخارجية المعاد اقراضها
1825,0	10330,0	7095,6	8505,0	8157,0	4185,8	المجموع

علما و أنه من المتوقع تعبئة موارد اقتراض خارجية جمالية في حدود 9732 م د إلى موفى 2017، إلا أنه سيتم إدراج 8314 م د منها لتمويل ميزانية 2017 و الاحتفاظ بحوالي 1418 م د ضمن أرصدة الدولة لدى البنك المركزي التونسي لاستعمالها في سنة 2018.

2. على مستوى النفقات :

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة على مستوى النفقات في موفى أوت 2017 إلى تسجيل 22656 م د أي نسبة انجاز بـ 70% مقارنة بتقديرات قانون المالية تتوزع كالاتي :

أ - نفقات التصرف :

بلغت نفقات التصرف إلى موفى أوت 2017 حوالي 13075 م د مسجلة بذلك زيادة بـ 11.1 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2016. وقد بلغت نسبة الانجاز 64.5% مقارنة بتقديرات قانون المالية. وتفسر هذه الزيادة بالخصوص بارتفاع نفقات التأجير العمومي. و من المنتظر أن تبلغ نفقات التصرف لكامل سنة 2017 حوالي 21540 م د مقابل 20265 م د مقدرة بقانون المالية أي بزيادة صافية بـ 1275 م د ناتجة عن:

- زيادة صافية على مستوى نفقات الأجور بـ 600 م د لمجابهة العجز المتوقع باعتبار تحمل النقص المسجل على مستوى احتساب كتلة الأجور لسنة 2016 ولسنة 2017 لتبلغ 14300 م د أو 14.7% من الناتج مقابل على التوالي 13700 م د أو 13.9% مقدرة أوليا.

- زيادة بعنوان دعم المحروقات و الكهرباء بـ 900 م د (1550 م د مقابل 650 م د مقدرة بقانون المالية).

و تفسر الزيادة المذكورة بالعوامل الأساسية التالية:

✓ ارتفاع سعر النفط الخام بـ 3 دولار للبرميل (53 دولار مقابل 50 دولار

مقدر) و هو ما يفضي إلى زيادة بحوالي 289 م.د ،

✓ ارتفاع معدل سعر صرف الدولار بـ 150 مليم للدولار (2.400 مقابل

2.250 دينار للدولار) و هو ما يفرز حاجيات إضافية بحوالي 389 م.د ،

✓ تمويل متخلدات بعنوان السنوات السابقة بمبلغ 87 م د،

✓ تسجيل نقص بـ 29 م د بعنوان مردود تعديل أسعار بيع المواد النفطية

و تعريفتي الكهرباء و الغاز بالسوق الداخلية المبرمج لسنة 2017 ،

✓ توقف الإنتاج بسبب الإعتصامات وهو ما يفرز أعباء إضافية بحوالي 15 م.د

بعنوان توريد النفط الخام والغاز الطبيعي الجزائري،

✓ إنعكاس عوامل أخرى مختلفة (إرتفاع أسعار المنتوجات البترولية والغاز

الطبيعي بالسوق العالمية، توريد كميات إضافية من المواد النفطية...) وهو ما

يفرز حاجيات إضافية بحوالي 91 م.د .

و يبرز الجدول التالي منحة دعم المحروقات و العناصر التي تفسر تطورها:

الفارق	ق م ت 2017	ق م 2017	
3+	53	50	معدل سعر نفط"برنت" (\$/برميل)
0.150 +	2.400	2.250	معدل سعر صرف الدولار (د/\$)
900+	1550	650	منحة دعم المحروقات (م د)
900+			تحليل الفارق
289+			إنعكاس إرتفاع سعر البرميل
389+			إنعكاس إرتفاع سعر الدولار
87+			متخلدات السنوات السابقة
29 +			فارق مردود تعديل أسعار البيع للعموم
15 +			انعكاس توقف الإنتاج (الإعتصامات)
91 +			انعكاس جملة من العوامل الأخرى

● إقتصاد في نفقات دعم المواد الأساسية بـ 100 م د (1500 م د مقابل 1600 م د

مقدرة أوليا) باعتبار نسق الاستهلاك الفعلي الى موفى سبتمبر : 860 م د أي ما

يعادل 53 % باعتبار أن السحوبات على أساس قاعدة العمل المنجز فانه ينتظر

تسجيل إقتصاد بـ 100 م د.

● إقتصاد في النفقات الطارئة بـ 125 م د.

2017				نتائج 2016		
الفارق (1)-(2)	تحيين (2)	أوت	ق م (1)	سنة كاملة	أوت	
600,0	14300,0	9885,0	13700,0	13163,9	8911,9	الأجور
0	1086,4	632,9	1086,4	1077,9	611,1	وسائل المصالح
800,0	5912,4	2557,5	5112,4	4178,6	2242,8	نفقات التدخل
800,0	3500,0	1038,7	2700,0	2210,7	1236,8	الدعم
-100,0	1500,0	712,4	1600,0	1580,7	924,4	مواد اساسية
900,0	1550,0		650,0	197,0		محروقات
0	450,0	326,3	450,0	433,0	312,4	نقل
0	2412,4	1518,8	2412,4	1967,9	1006,0	تدخلات دون الدعم
-125,0	241,2		366,2			غير موزعة
1275,0	21540,0	13075,4	20265,0	18420,4	11765,8	نفقات التصرف

ب - نفقات التنمية:

بلغت نفقات التنمية الى موفى أوت 2017 حوالي 3385 م د مسجلة بذلك نسبة استهلاك بـ 55.4 % مقارنة بتقديرات قانون المالية. وتبلغ 63 % بالنسبة للاستثمارات المباشرة و 51.3 % بالنسبة للتمويل العمومي.

وعلى ضوء متابعة تنفيذ الميزانية و السقف المتوقع للدفعات إلى موفى السنة فقد تم ضبط نفقات التنمية لكامل سنة 2017 في مستوى 5700 م د أي باقتصاد قدره 410 م د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي .

2017				نتائج 2016		
الفارق (1)-(2)	تحيين (2)	أوت	ق م (1)	سنة كاملة	أوت	
-	2507,3	1579,8	2507,3	2795,9	1601,1	الاستثمارات المباشرة
-250,0	1436,7	866,3	1686,7	1384,4	809,2	التمويل العمومي
-	673,4	500,0	673,4	645,5	404,3	القروض الخارجية الموظفة لمشاريع الدولة
-110,0	578,5	438,6	688,5	595,8	353,9	الحسابات الخاصة بالخرينة
-50,0	504,1		554,1			اعتمادات غير موزعة
-410,0	5700,0	3384,7	6110,0	5421,6	3168,5	نفقات التنمية

ت - خدمة الدين العمومي:

تم إلى موفى أوت 2017 تسديد مبلغ 3727 م د بعنوان أصل الدين العمومي و 1693 م د بعنوان الفائدة أي ما يعادل نسبة انجاز جمالية بعنوان خدمة الدين في حدود 93% مقارنة بتقديرات قانون المالية.

ومن المنتظر تسجيل زيادة في خدمة الدين العمومي لكامل سنة 2017 بحوالي 1265 م د بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية متأتية من ارتفاع الأصل بـ 1225 م د يعود بالأساس إلى تسديد القرض القطري (1148 م د) في أفريل 2017 و الفائدة بـ 40 م د.

وعلى هذا الأساس من المنتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي لسنة 2017 ما قدره 7090 م د منها 4835 م د بعنوان أصل الدين العمومي و 2255 م د بعنوان الفائدة موزعة كما يلي:

2017				نتائج 2016		
الفارق (1)-(2)	تحيين (2)	أوت	ق م (1)	سنة كاملة	أوت	
1225,0	4835,0	3727,1	3610,0	3211,8	1661,0	تسديد أصل الدين
-48,0	1172,0	1011,9	1220,0	1829,8	852,1	الداخلي
1273,0	3663,0	2715,2	2390,0	1382,0	808,9	الخارجي
+40,0	2255,0	1693,1	2215,0	1986,4	1422,9	تسديد فائدة الدين
+115,0	1260,0	939,9	1145,0	1165,3	795,5	الداخلي
-75,0	995,0	753,2	1070,0	821,1	627,4	الخارجي
+1265,0	7090,0	5420,2	5825,0	5198,2	3083,9	خدمة الدين العمومي
+67,0	2432,0	1951,8	2365,0	2995,1	1647,6	الداخلي
+1198	4658,0	3468,4	3460,0	2203,1	1436,3	الخارجي

3. على مستوى التوازن :

تبعاً لما سبق ذكره، تقدر الحاجيات الإضافية الصافية لتحقيق توازن ميزانية الدولة لسنة 2017 بحوالي 1825 م د متأتية من:

❖ زيادة صافية في الموارد الذاتية: +305 م د تتوزع كالتالي :

✓ نقص صافي في المداخل الجبائية بالمقارنة مع التقديرات في حدود -375 م د.

✓ زيادة صافية في المداخل غير الجبائية في حدود + 680 م د.

❖ زيادة صافية في النفقات : + 2130 م د ناتجة عن :

✓ حاجيات إضافية غير مدرجة بقانون المالية تقدر بـ 2765 م د تهم:

• نفقات التصرف : + 1500 م د

○ الأجور : + 600 م د

○ نفقات دعم المحروقات : + 900 م د

- ارتفاع خدمة الدين العمومي : + 1265 م د
- الفائدة : + 40 م د
- الأصل : + 1225 م د

✓ اقتصاد جملي في النفقات بحوالي 635 م د ناتج عن :

- نفقات التنمية : - 410 م د
- نفقات دعم المواد الأساسية : - 100 م د
- النفقات الطارئة و غير الموزعة : - 125 م د

و تفضي هذه النتائج إلى:

- تفاقم عجز الميزانية ب 632 م د ليبلغ مستوى 5977 م د أو ما يعادل 6.1 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 5345 م د أو 5.4 % مقدرو 5510 م د أو 6.1 % مسجل في موفى 2016.
- بلوغ حجم الدين العمومي مستوى 69.6 % من الناتج المحلي في موفى 2017 مقابل 61.9 % في موفى سنة 2016.

ويحوصل الجدول التالي النتائج المسجلة إلى موفى أوت 2017 و النتائج المتوقعة لكامل
سنة 2017:

2017		2017		نتائج 2016		
الفارق م د	تحيين	أوت(2)	ق م	سنة كاملة	أوت(1)	
305	24125	15149	23820	21245	13959	الموارد الذاتية
-375	21250	14052	21625	18702	12184	مداخل جباية
680	2875	1097	2195	2543	1775	مداخل غير جباية
32	482	(34)	(450)	(657)	(467)	(هبات و تخصيص و مصادرة)
1825	10330	7507	8505	8066	4318	موارد الإقتراض و الخزينة
2130	34455	22656	32325	29311	18277	جملة النفقات = جملة الموارد
	%17,6	%24,0	%10,3	%9,1	%12,6	
1275	21540	13075	20265	18420	11766	نفقات التصرف
600	14300	9885	13700	13164	8912	الأجور
0	1086	633	1086	1078	611	وسائل المصالح
800	5912	2558	5112	4179	2243	نفقات التدخل
800	3500	1039	2700	2211	1237	الدعم
-100	1500	712	1600	1581	924	مواد أساسية
900	1550		650	197	0	محروقات
0	450	326	450	433	312	نقل
0	2412	1519	2412	1968	1006	تدخلات دون الدعم
-125	241		366			غير موزعة
-410	5700	3385	6110	5422	3169	نفقات التنمية
0	125	776	125	271	259	قروض و تسبقات الخزينة الصافية
1265	7090	5420	5825	5198	3084	خدمة الدين
40	2255	1693	2215	1986	1423	الفائدة
1225	4835	3727	3610	3212	1661	الأصل
-632	-5977	-3814	-5345	-5510	-3124	النتيجة الجملية دون التخصيص و الهبات
-0.7%	-6.1%		-5.4%	-6.1%		النسبة من الناتج
	67875		62660	55922		حجم الدين العمومي
	69.6%		63.7%	61.9%		النسبة من الناتج

و بناء على ما سبق، **يقترح تنقيح التقديرات الأولية المنصوص عليها بالقانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 و المتعلق بقانون المالية لسنة 2017 و ذلك بالترفيغ في مستواها ليبلغ حجم ميزانية الدولة المحين لسنة 2017 قبضا و صرفا ما قدره **34455 م** باعتبار القروض و تسبقات الخزينة الصافية (125 م د).**

الجزء الثاني

أحكام الميزانية

مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2017

باسم الشعب .

وبعد مصادقة مجلس نواب الشعب .

يصدر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

الفصل الأول:

نقحت الفصول 1 و 2 و 3 و 6 و 8 من القانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17

ديسمبر 2016 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017 كما يلي :

الفصل الأول (جديد):

يرخص بالنسبة إلى سنة 2017 ويبقى مرخصا في أن يستخلص لفائدة ميزانية

الدولة المقاييظ المتأتية من الأءاءات والضرائب والمعاليم والأءاءات والمءاخيل المءءلفة

والقروض بما جمءته 34 330 000 000 دينار مءوبة كما يلي:

دينار	22 734 700 000	- موارد العءوان الأول
دينار	10 817 000 000	- موارد العءوان الثاني
دينار	778 300 000	- موارد الحسابات الخاصة في الخزينة

وتوزع هذه المءاخيل وفقا للءءول " أ " الملءق بهذا القانون.

الفصل 2 (جديد) :

يضبء مبلغ الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة بالنسبة إلى سنة 2017

بـ 778 300 000 دينار وفقا للءءول " ب " الملءق بهذا القانون.

الفصل 3 (جديد) :

يضبء مبلغ اعءماءات الءفع لءفقات ميزانية الءولة بالنسبة إلى سنة 2017 بما قدره

34 330 000 000 دينار مءوبة حسب الأءزاء والأقسام كما يلي:

الجزء الأول: نفقات التصرف

دينار	14 300 000 000
دينار	1 086 385 000
دينار	5 712 608 000
دينار	241 207 000

دينار 21 340 200 000

القسم الأول : التأجير العمومي

القسم الثاني : وسائل المصالح

القسم الثالث : التدخل العمومي

القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة

جملة الجزء الأول:

الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي

دينار 2 255 000 000

دينار 2 255 000 000

القسم الخامس : فوائد الدين العمومي

جملة الجزء الثاني:

الجزء الثالث: نفقات التنمية

دينار 2 507 298 000

دينار 1 436 726 000

دينار 504 123 000

دينار 673 353 000

دينار 5 121 500 000

القسم السادس : الاستثمارات المباشرة

القسم السابع : التمويل العمومي

القسم الثامن : نفقات التنمية الطارئة

القسم التاسع : نفقات التنمية المرتبطة بالموارد

الخارجية الموظفة

جملة الجزء الثالث:

الجزء الرابع: تسديد أصل الدين العمومي

دينار 4 835 000 000

دينار 4 835 000 000

القسم العاشر : تسديد أصل الدين العمومي

جملة الجزء الرابع:

الجزء الخامس: نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة

القسم الحادي عشر : نفقات الحسابات الخاصة في

دينار	778 300 000	الخزينة
دينار	778 300 000	جملة الجزء الخامس:

وتوزع هذه الإعتمادات وفقا للجدول " ت " الملحق بهذا القانون.

الفصل 6 (جديد) :

يضبط مبلغ موارد قروض الدولة الصافية من إرجاع أصل الدين العمومي بـ 5 370 000 000 دينار بالنسبة لسنة 2017.

الفصل 8 (جديد) :

يضبط المبلغ الأقصى المرخص فيه لوزير المالية لمنح قروض الخزينة للمؤسسات العمومية بمقتضى الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية بـ 125 000 000 دينار بالنسبة إلى سنة 2017.

الفصل 2:

توزع اعتمادات البرامج واعتمادات التعهد واعتمادات الدفع لميزانية الدولة لسنة 2017 وفقا للأبواب والأجزاء الواردة بالقانون عدد 78 لسنة 2016 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2017.

منح اعتماد جبائي لموظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

الفصل 3:

1) يتواصل العمل بأحكام الفصل 15 من القانون عدد 78 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 المتعلق بقانون المالية لسنة 2017 إلى موفى شهر ديسمبر 2017.

2) ينتفع موظفو الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية ابتداء من شهر جانفي 2018 إلى موفى شهر ديسمبر 2018 باعتماد جبائي يتمثل في التخفيض في مبلغ الخصم من المورد المستوجب على مرتباتهم وأجورهم يساوي المبلغ الصافي المترتب عن الترفيع في أجورهم بمقتضى الزيادات العامة والخصوصية كما تمت برمجتها خلال سنتي 2017 و2018 في إطار الأمر الحكومي عدد 1 لسنة 2016 المؤرخ في 5 جانفي 2016 .

ويشمل الاعتماد الجبائي المنصوص عليه بهذا الفصل كذلك المبلغ المتبقي من الترفيع في الأجور المبرمج خلال سنة 2017 والذي تم منحه في شكل اعتماد بمقتضى الفصل 15 من قانون عدد 78 المؤرخ في 17 ديسمبر 2016 المتعلق بقانون المالية لسنة 2017.

ولا يمكن أن يقل مبلغ الاعتماد الجبائي في كل الحالات عن مبلغ الزيادات الصافية المقررة في إطار الأمر الحكومي عدد 1 لسنة 2016 المؤرخ في 5 جانفي 2016.

لا يمكن أن يؤدي تطبيق أحكام هذا الفصل إلى التخفيض في مبلغ الخصم من المورد القابل للطرح من الضريبة على الدخل المستوجبة على الأجراء المنتفعين

بالزيادات العامة والخصوصية المذكورة والذي يساوي الخصم من المورد المحتسب قبل طرح الاعتماد الجبائي المذكور.

منح اعتماد جبائي لموظفي الدولة والجماعات المحلية

والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية

(شرح الأسباب)

تم بمقتضى الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2017 منح موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية الزيادات العامة والزيادات الخصوصية في الأجور خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2017 إلى موفى نوفمبر 2017 في شكل اعتماد جبائي يتمثل في التخفيض في مبلغ الخصم من المورد المستوجب على مرتباتهم وأجورهم يساوي 50% من المبلغ الصافي المترتب عن الترفيع في أجورهم بمقتضى الزيادات العامة والخصوصية التي تمت برمجتها لسنة 2017 في إطار الأمر الحكومي عدد 1 لسنة 2016 المؤرخ في 5 جانفي 2016.

ولا يمكن أن يقل مبلغ الاعتماد الجبائي في كل الحالات عن 50% من مبلغ الزيادات الصافية المقررة. ودون أن يكون لهذا الاعتماد الجبائي تأثير على مبلغ الخصم من المورد القابل للطرح من الضريبة على الدخل المستوجبة على الأجراء المنتفعين بالزيادات العامة والخصوصية المذكورة والذي يساوي الخصم من المورد المحتسب قبل طرح الاعتماد الجبائي المذكور.

هذا، وفي إطار إيفاء الحكومة بالتزاماتها بمواصلة تجسيم الزيادات العامة والخصوصية في الأجور التي تمت برمجتها لسنتي 2017 و2018 في إطار الأمر الحكومي عدد 1 لسنة

2016، يقترح مواصلة منح الاعتماد الجبائي المذكور لفائدة موظفي الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية:

- خلال شهر ديسمبر 2017 طبقا لأحكام الفصل 15 المذكور أعلاه،
- خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي 2018 إلى موفى شهر ديسمبر 2018، على أن يشمل هذا الاعتماد كل من الزيادات العامة والخصوصية المبرمجة خلال سنتي 2017 و 2018 وكذلك المبلغ المتبقي من الترفيع في الأجور المبرمج خلال سنة 2017 والمحدد بـ 50% والذي تم منحه في شكل اعتماد بمقتضى الفصل 15 كما تم بيانه أعلاه.

مع العلم أنه سوف لن يكون لهذا الاعتماد الجبائي تأثير على مبلغ الخصم من المورد القابل للطرح من الضريبة على الدخل المستوجبة على الأجراء المنتفعين بالزيادات العامة والخصوصية المذكورة.